فدورة الرأسمال الاجتماعي محكومة بالرأسمال التجاري ، بوصفها المهيمن على حركة الاقتصاد العامة . غير ان هذا التحليل يبقى ناقصا ، اذا لم نر علاقة الرأسمال التجاري بالرأسمال المنتج . فالاقتصاد الوسيط ليس فقط ، وبالمطلق اقتصادا لا ينتج شيئا ، لكنه يخضع الانتاج للانتاج ، أي يهمشه الى أقصى الدرجات . فالرأسمال الاجتماعي الذي يبدو مفتتا في القطاعات الاقتصادية الثلاثة ، يجري توحيده داخل الرأسمال التجاري كملحق في حركة هذا الرأسمال العامة . ان الرأسمال التجاري في النمط الوسيط ، ليس وظيفة من وظائف الرأسمال الاجتماعي ، بل شكله السائد . هنا الرواج ليس لحظة من دورة الانتاج . بل على العكس من ذلك ، فالانتاج خاضع لحركة الرأسمال التجاري ودوره الوسيط .

لنأخذ جدول مقارنة لتطور القوى العاملة في لبنان بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠ ، ولتوزيع العاملين بحسب القطاعات :

جدول رقم ــ ٥ ــ

المعطيات	السنة ١٩٦٤	السنة ١٩٧٠	الفرق
عدد السكان الاجمالي	٢١٧٩٦٣٤	٢٤٠٠٠٠٠	+٢٪ سنويا
نسبة عناصر القوى العاملة	٣٢,٧٪	٢٧٪	ـ٤,١٪
عدد العاملين	٦٣٥٠٠٠	٥٢٨٠٠٠	
نسبة العاملين	٢٩,١٪	٢٥٪	ـ٤,١٪
نسبة العاطلين عن العمل	٢٠٪	٨,١٪	ـ١١,٩٪
توزيع العاملين حسب القطاعات	٪	٪	٪
الزراعة	٤٥,٢	١٨,٩	ـ٢٦,٤
الصناعة	٢٠,١	٢٤,٣	+٤,٢
الخدمات	٣٤,٦	٥٦,٨	+٢٢,٢

١ ــ يقيم هذا الجدول مقارنة بين المعطيات الاحصائية المقدرة لسنة ١٩٦٤ من قبل لوسيا ، بيروتي في كتابه Problem de l'emploi au Liban **ومعطيات دراسة القوى العاملة في لبنان ١٩٧٠ (وزارة التصميم العام) . ان الفرق بين معدل زيادة السكان الذي يعتمده بيروتي ٢,٤٪ والمعدل المحسوب في دراسة وزارة التصميم يؤدي الى تضخيم الفرق بين سلسلتي أرقام الجدول رقم ٥ . اذ يضخم عدد السكان الاجمالي . الا ان هذا الخطأ لا يغير باعتقادنا الوجهة التطورية العامة التي للارقام .**

يخدم هذا الجدول كمؤشر لانهيار القطاعات المنتجة ، وابتاعها بالقطاع اللامنتج . وأهميته هي في كونه يؤشر للعهد الشهابي الثاني كاستكمال فعلي لمرحلة الانتقال الثانية التي أتت بعد ١٩٥٨ ، والتي تمثلت برسملة الريف على نطاق واسع ، وتورم القطاع الثالث ، وتحوله الى القطاع المهيمن بشكل مطلق .

ان حركة الرأسمال التجاري تحكم وتهمش الرأسمال المنتج . أي تحيله الى مجرد تابع لحركتها . فتصبح الصناعة والزراعة لحظة في حركة هذا الرأسمال . ان الميل العام الذي نلحظه في الجدول رقم ــ ٥ ــ هو ميل الى ضرب الانتاج ، وقذف المنتجين من العمل المنتج الى العمل اللامنتج من الريف الى المدينة ومن المدينة الى الهجرة نحو الاقطار العربية المنتجة للنفط .